سياسة مصر الزراعيـــة

حاضرها ومستقبلها

بقلم حضرة صاحب العزة عبد العزيز عبد الله سالم بك

وكيل وزارة الزراعة المساعد

١ — مقدمة

الزراعة مهنة المصريين منذ الزمن القديم ، والفضل فى توجههم اليها يرجع الى نهر النيل نفسه ، فان انتظام جريان مياهه ، وما تحمله كل عام أثناء الفيضان من غرين يرسب على أرض الوادى فيكسبها الخصب ، وما خص الله به مصر من جو معتدل يكفل لها العيش الرغد ، هما اللذان هيئاها للزراعة منذ فجر التاريخ .

وقد توارث المصريون حب الزراعة جيلا بعد جيل ، وعلموها لكل الشعوب التى غزت أراضيهم ، وكل أمة تغير على مصر كانت لاتلبث طويلا حتى يندمج أهلها فى المصريين ، ثم لا يمضى زمن طويل حتى ينكبوا على الأعمال الزراعيـــة وفلاحة الأرض ، وقد أصبح المصريون بفضل مرانتهم الزراعية الطويلة من أقدر الشعوب على فلاحة الأرض ، وأكثرهم تعلقاً بالزراعة واحتمالا لمشاقها فى جلد وصبر صارا مضرب الأمثال بين الأمم من أقدم العصور التاريخية ، والزراعة لم تعرف كعلم له قواعده وأصوله الفنية إلا منذ عهد قريب ، ولم تأخذ مصر بهذه الأصول والقواعد إلا بعد أن سبقتها بلدان كثيرة ، ومع ذلك فقد خطت خطوات لابأس بها ، وعلى الأخص فى الثلاثين سنة الأخيرة . على أنه مازال أمامها طريق طويل لتحقيق الأهداف والمثل العليا فى الزراعة ، ومما لاشـــك فيه أن الزراعة هى المورد الأساسى للثروة المصرية ، وكانت وستبقى العماد الأول فى توفير الغـــذاء للشعب ، لذلك يجب العمل على النهوض بها من جميع النواحى ليتمكن كل مصرى من أن يعيش فى مستوى أحسن من المستوى الحالى ، وسنعالج بقدر المستطاع وسائل الإصلاح التى إذا تمت وصلت دون شك بالبلاد وأهلها إلى الهدف المطلوب .

نشر هذا البحث فى مجلة مصر الفتاة ، عدد ٥ أغسطس ١٩٤٧

(ب) تدعيم سكان الريف المنتجين

لعل أول مايجب التفكير فيه جديا العمل على تكوين جمهور ريفى سليم فى اقتصاده ، عظيم فى إنتاجه ، لأن ذلك من ألزم الضروريات للبلاد ، بل هو مسألة حياة أو موت للشعب المصرى ، ويجب علينا أن ننظر بعين الاعتبار لسكان الريف باعتبارهم حملة تراثنا ، ومنبع ثروتنا ،والعمود الفقرى لكل قوانا ، فتدعيمهم هو أساس كل نظام وطنى يرمى إلى رفاهية الشعب المصرى حاضرا ومستقبلا ، وينحصر تدعيم سكان الريف فيما يلى :

١ — قصر تمليك الأراضى على المصريين دون سواهم :

قلنا إن أرض مصر وفلاحتها هى العمود الفقرى للثروة القومية ، لهذا وجب أن يكون تمليكها قاصراً على المصريين دون غيرهم ،وإلا صارت ثروة البلاد فى أيد غير مصرية ، وذلك هو أكبر خطر على الثروة القوميـة ، وللوقوف على حقيقة ثروتنا الزراعية لابد لنا من معرفة مساحة الأرض الزراعية ، وعدد السكان ، وما يمتلكه المصريون ، وما يمتلكه الأجانب ، لأن ذلك يكشف لنا عن حقيقة حالنا التى وصلنا إليها ، ويهدينا إلى ما يجب علينا أن نقوم به من تهيئة وسائل المعيشة الطيبة لشعبنا المصرى المجيد .

وتبلغ مساحة الأراضى المنزرعة نحو ٥ر٣٢١ر٩٩٧ فدانا ، ويبلغ عدد السكان حسب آخر إحصـاء نحو ٢٠ مليونا ، فيكون نصيب الفرد فى مصر من الأرض الزراعية أقل من ربع فدان ، على أن المصريين لا يملكون جميع الأراضى الزراعية ، بل يملك الأجانب منها نحو ٤٠٠ر٠٠٠ فدان أى ما يقرب من عشر مجموع الأراضى المنزرعة .

وهذه مساحة لا يستهان بها ، ولا بما تغله من محاصيل لو سلمت للمصريين لعادت بفائدة كبيرة على عدد عظيم من المعدمين ، ولهذا وجب علينا كأمة تريد أن تحيا حياة طيبة أن تصدر التشريعات الخاصة بقصر تمليك الأراضى على المصريين ، وليس مثـل هذا التشريع بدعة ، بل إن كثيراً من الممالك أخذت به وقامت بتنفيذه فى بلادها ، لا كراهية منها للأجانب وإنما محافظة على الثروة القومية .

٢ — تخفيض الفائدة على السلفيات العقارية إلى ٤ ٪ :

بينت فيما سبق مقدار ما يملكه الأجانب من مساحة الأراضى الزراعية ،

ولكن الأمر لايقف عند هذا الحد ، بل إن جزءاً كبيرا مما يملكه المصريون مرهون للبنوك بفوائد عالية جداً إذا قيست بفوائد السلفيات العقارية فى البلاد الأخرى ، لهذا وجب سن تشريع لتخفيض سعر الفائدة على السلفيات العقارية إلى ٤ ٪ فإن المحاصيل الزراعية فى أحوالها العادية لايمكنها أن تكفل للزراعيين دخلا محترما يمكنهم من أن يعيشوا عيشة متوسطة مع وجود الديون المتزايدة وفوائدها المرهقة ، أضف إلى ذلك النفقات الزراعية ، فإن لم تتدارك هذه الحالة فإن المزارع سيصبح كأجير عند أصحاب الديون يشتغل فى الأرض طول العام وفى نهايته يقدم لهم أثمان محاصيله لقمة سائغة ، فإن بقى له ولأولاده وعائلته ما يقيم أوده كان لهم من الشاكرين .

٣ — عدم إنشاء أوقاف جديدة وحل القديم منها :

كانت الأراضى الموقوفة فى سنة ١٩٣٧ حوالى ٥٤٧٫٠٠٠ فدان فإذا بها فى سنة ١٩٤٠ حوالى ٦٦٣٫٠٠٠ فدان ، ومن ذلك يلاحظ أن أراضى الوقف فى ازدياد عاما بعد عام ، ولو بقى الحال على هذا المنوال فإن أرض مصر الزراعية بعد زمن ما ستصبح كلها وقفا، وذلك ولا شك له أثر مباشر فى الثقة المالية للبلاد، إذ أنه يقلل من قيمتها ، فإن العين الموقوفة لا يكون لها الضمان الثابت فى المعاملات المالية كالعين غير الموقوفة ، وبذلك يقل الضمان وبالتالى تضعف ثروة البلاد . وليس هذا النوع من التشريع بغريب ،فإنه عندما اتسعت الأوقاف فى مصر فى عهد المماليك روع القائمون بالأمر واضطر السلطان برقوق فى القرن الثامن للهجرة إلى أن يلجأ للعلماء بطلب معاونته فى حل الأوقاف الأهلية ، ولما تبوأ محمد على عرش مصر حل أوقافا كثيرة ووزع أراضيها على المزارعين والفلاحين ، ثم نهج سعيد باشا نهج محمد على وحل أوقافا أخرى فإذا نحن لم نعمل من الآن على الحـــد من الوقف فإننا واصلون بعد زمن ما إلى حالة ستزعجنا كما أزعجت من سبقونا.

٤ — تحديد الملكية الزراعية :

من أهم وسائل تدعيم حياة سكان الريف العمل على إيجاد عمل للفقراء والمعدمين يكسبون منه ما يمكنهم من العيش عيشة طيبة إلى حد ما ، ولا يكون ذلك إلا بتمكينهم

بقدر المستطاع من الحصول على ملكيات صغيرة يعملون فيها فتضمن لهم ربحا معقولا يمكنهم من أن يهيئوا لأنفسهم عيشا هنيا ويشجع فيهم الكسب الحلال ويروضهم على الركون إلى الهدوء وعدم العبث بالأمن، ويمكن الوصول إلى هذا الغرض بطريقتين :

الأولى — بإصلاح الأراضى البور وتوزيعها على المعدمين، وسنتكلم على هذا فيما بعد.

الثانية — تحديد الملكية الزراعية ، ولعلها أقرب الوسائل وأسرعها . وليس الغرض من تحديد الملكية مجرد توزيع الأرض على الأهالى المعدمين لرفع مستوى معيشتهم ، أو التمشى مع فكرة اجتماعية متطرفة ، ولكن هناك غرضا أسمى من ذلك بكثير ، ذلك هو توجيه الأغنياء المصريين إلى استغلال ثمن الأراضى الزائدة عن حاجتهم فى الأعمال الصناعية ، أو فى شراء العمارات والمبانى العظيمة الموجودة فى المدن تلك التى يملك أغلبها الأجانب أو الشركات الأجنبية ، فلو تم ذلك لاستفاد كثير من معدمى الريف بتمليكهم الأرض ، واستفاد الأغنياء من مساهمتهم فى الشركات وامتلاكهم عقارات المدن ، وبذلك تنتقل الأراضى المصرية وما عليها من مبان أو مشروعات صناعية أو عمرانية إلى أيد مصرية فيعيش الشعب كله بذلك فى أرغد عيش وأحسن حال فتصبح مصر للمصريين حقا.

٥ — عدم تجزئة الملكية الزراعية لأقل من فدان :

إن من يطلع على الإحصائيات الرسمية الخاصة بالملكية الزراعية بهوله الأمر ، إذ يجد أن نحو ١٫٧٥٠٫٠٠٠ نسمة يملك كل منهم أقل من فدان واحد ، وهى نسبة شديدة الخطر لا على الحالة الاجتماعية فحسب، بل على الثروة الزراعية وما يتصل بها من الإنتاج القومى ، لأن مالك هذا الجزء الصغير من الأرض قل أن يتمكن من فلاحته على الوجه الأكمل ، وقد تصل الملكية من الصغر بحيث تصبح مهملة تمام الإهمال وذلك ولا شك يؤثر على الثروة القومية والانتاج الزراعى . ومع احترام حق التوريث أرى من حسن السياسة الزراعية والاقتصادية أن تصدر التشريعات الخاصة باعتبار الفدان وحدة غير قابلة للتجزئة (القسمة) وأن يوكل أمر فلاحة الفدان إلى أحد الشركاء ، على أن يعطى كل صاحب حق حقه ، وبذلك يمكنه أن يقوم بفلاحة هذا الفدان على الوجه الأكمل ، فيزداد إنتاجه وبالتالى يزداد الانتاج القومى والثروة العامة .

٦ — تخفيض الضريبة عن الملاك الذين يملكون فدانا فأقل :

ليس هناك من شك فى أن تخفيض مثل هذه الضريبة أو محوها ، من شأنه أن يوفر لصاحب الأرض وذويه بعض المال الذى يستعينون به على تحسين حالتهم المعيشية. على أن الحكومة يمكنها أن تستعيض عما ينقص من دخلها بسبب تخفيض أو محو هذه الضريبة من فرض ضريبة تصاعدية على باقى الملاك :

كل هذه وسائل لو تمت لكان لها أثر عميق فى تدعيم سكان الريف وتقويتهم فيتمكنون من أداء واجبهم نحو البلاد على أكمل وجه ، علاوة على مايستقر فى نفوسهم ونفوس ذويهم من الطمأنينة والهدوء وضمان العيش الهنىء .

(ج) زيادة دخل المزارع والفلاح :

إن العمل على زيادة دخل المزارع والفلاح من أهم عوامل السياسة الزراعية لأى بلد زراعى ، ولعلنا فى مصر أحوج ما نكون إليها بسبب تمسك الفلاح بوسائله العتيقة فى فلاحة الأرض وعدم التزحزح عنها ، أضف إلى ذلك جهله التام الذى يحول بينه وبين الاطلاع على الأبحاث الزراعية الحديثة التى تعلمه كيف يحافظ على خصوبة الأرض ويكثر من غلتها وتزيد من دخله ، وهناك عوامل عدة تلعب دوراً هاما فى زيادة دخل المزارع والفلاح أهمها رفع مستوى الإنتاج الزراعى ،وهذا هو العامل الأساسى فى زيادة دخل المزارع والفلاح ، وللوصول إليه وجب أن نهيىء له أسبابه المختلفة التى نذكر أهمها فيما يلى :

(١) وسائل الرى:

يجب تحسين وسائل الرى وتوفيرها لكافة المساحات المزروعة والتى تحت الاستصلاح ، ويكون ذلك باستكمال مشروعات تخزين مياه النيل ، ويجب عدم المضى فى إصلاح الأراضى البور إلا إذا وفرنا مقدما المياه اللازمة لريها وإلا ذهبت نفقات الاستصلاح وجهوده سدى .

فتوفير مياه الرى له أثره الظاهر على زيادة غلة المحاصيل الزراعية ، فقد أصبح معروفا أن كل محصول تلزم له كمية من المياه لريه ، وعدد محدود من الريات بحيث لو نقصت إحداها لتأثر الزرع ، وبالتالى تنخفض غلته ، وذلك لاشك يقلل من إيراد المزارع والفلاح .

ومثل هـذه الحالة كثير المشـاهدة خصوصاً فى أشهر الصيف حيث يتصرف فى المخزون من مياه النيل بقدر معلوم ، وأكثر الأراضى تأثرا ماكان منها واقعا فى نهاية الترع والمراوي.

وتلك حالة واجبة العلاج حتى نضمن للفلاح الماء الكافى لرى أراضيه حتى لاتتأثر زراعته ويقل إنتاجه وبالتالى دخله .

٢ — تحسين وسـائل الصرف:

يجب أن تسير مشروعات الصرف مع مشروعات الرى جنبا إلى جنب ، وذلك للمحافظـة على خصب التربة ، وقد وضح وضوحا تاما أن الأراضى التى تفتقر إلى الصرف يقل خصبهـا وينتهى بها الحال إلى الجدب حتى لو كانت من أخصب الأراضى وأقواها . ومع أن الحكومة أخذت فى العهـد الأخير تعنى بمشروعات الصرف أكثر مما كان عليه الحال فى الماضى القريب ،إلا أن أغلب الزراع يقصرون فى حق أنفسهم ويقامرون بأراضيهم وهى رأس مالهم ،فلا يوصلونها بالمصارف العامة الواقعة فى مناطقهم ، فتكون النتيجة أن هذه الأراضى تقل خصوبتها شيئا فشيئا مع أن المصارف العامة قد تكون منها على بعد بضع مئات من الأمتار . ومما يساعد على الاسراع فى علاج هذه الحالة الخطيرة تعديل لائحة الترع والجسور التى تقادم عليها العهد وأصبحت حجر عثرة فى سبيل تعميم انتفاع الزراع بالمصارف العامة .

٣ — استعمال الآلات الزراعية الميكانيكية :

مامن شك فى أن استعمال الآلات الزراعية الميكانيكية لهأثر واضح فى زيادة دخل الفلاح ، وبالتالى فى رفع مستوى الإنتاج الزراعى ، فان زيادة إنتاج الأرض تتوقف على إجادة خدمتها من حرث وتسوية وما إليها من العمليات الزراعية المختلفة فى الأوقات المناسبة ، وكذلك حصاد المحاصيل ، أو جمعها ودراسها وما إلى ذلك بالسرعة الواجبـة . وقد ثبت أن الآلات الزراعية العتيقة (البلدية) التى يستعملها الفلاح لايمكن أن تقوم بهذه العمليات على وجه مرض وبالسرعة اللازمة كالآلات الميكانيكية ، لهذا وجب قطعا ـ ما دمنا نرمى إلى رفع مستوى الإنتاج الزراعى ان نعمل على تعميم وتسهيل وتوفير استعمال الآلات الزراعية الميكانيكية فى فلاحة الأرض ولجميع المزارعين على اختلاف طبقاتهم .

وهنا يجب التنويه بفوائد الجمعيات التعاونية التى يجب أن يعمل على تعميمها فى الريف كله ، فهى الوسيلة الوحيدة التى يمكن بواسطتها أن يستفيد الفلاح الصغير من استعمال الآلات الميكانيكية التى لا قبل له بشرائها ، على أن يدفع أجورا معقولة فى نظير خدمة هذه الآلات . على أن استعمال الآلات الزراعية الميكانيكية لا يمنع من العمل على تحسين الآلات المحلية وتعديلها بحيث يتغلب على ما بها من عيوب ، وبذلك نستزيد من مقدرتها العملية مما يساعد على رفع مستوى الإنتاج مع تقليل نفقاته خصوصا بين صغار الملاك .

٤ — تطبيق أساليب الزراعة الحديثة :

أساليب الزراعة الحديثة من أهم ما تجب الاستفادة به فى تعميم زراعة التقاوى المنتقاة المحسنة لمختلف الحاصلات الزراعية لأنها ، تزيد مقدار غلة الأرض وتحسن صنف المحصول دون زيادة فى النفقات ، وهذا يؤدى إلى زيادة محققة فى الايراد .

وكذلك الحال بالنسبة لتطبيق نتائج الأبحاث الفنية فى سائر النواحى كالزراعة فى الميعاد المناسب ، والرى والتسميد بالمعدلات المناسبة ومقاومة الآفات والأمراض واتباع الدورة الزراعية الملائمة ، وما إلى ذلك من العوامل التى تساهم فى رفع مستوى الغلة بنسبة تتراوح فى المتوسط بين ٣٠ و ٥٠ ٪ من مقدار الغلة العادية ، وبعبارة أخرى نكون كأننا زدنا المساحة المزروعة نحو مليوني فدان ، وأقصى ما تأمله مصر هو زيادة رقعتها الزراعية بعد عشرات السنين .

٥ — تنويع الانتاج :

معناه عدم الاعتماد الكلى على محصول واحد ، لأنه إذا تعرض لآفة أو جو غير ملائم أو أصيبت أسعاره بهبوط أو تدهور نزلت بالزارع خسارة كبيرة لا يستطيع مقاومتها أو الصمود أمامها .

لذلك فإن من قواعد الاقتصاد الزراعى تنويع الانتاج واستغلال ركنى الثروة الزراعية ، وهما الحاصلات الزراعية والحيوانية فى البيئات المناسبة لذلك ، أى فى المناطق التى تكون أسعار المراعى فيها رخيصة ، سواء أكانت تربية الحيوان لإنتاج الألبان أم اللحوم تبعا للظروف المحيطة بالمزرعة .

ومن وسائل تنويع الإنتاج الإفادة من بساتين الخضر والفاكهة فى الأراضى التى تلائمها والمناطق التى يمكن تصريف حاصلاتها بأسعار مجزية .

وتنويع الإنتاج الذى أشرنا إلى أمثلة منه فيما تقدم يدعم ميداننا ما زال جديدا على مصر ، أو ما زال فى بداية امره ، وهو باب الصناعات الزراعيـة التى تعتمد فى خاماتها على ما تنتجه مصر مثل صناعة الغزل والنسيج ، وصناعة الألبان ومنتجاتها، وصناعة الفاكهـة والخضر المحفوظة ، والبصل المجفف ،وغير ذلك من الصناعات التى تزيد فى ايراد الزارع وتوفر على بلادنا مئات الآلاف من الجنيهات ثمن مستوردات نستطيع بشىء من العزم والمثابرة أن نوفرها من منتجاتنا ، وفى نفس الوقت نكون قد استهلكنا أكثر الثمار والمواد التى لا نفيد منها شيئا فى الوقت الحاضر ، ونظمنا أسعار حاصلاتنا تنظيما يفيد منه المنتج والمستهلك على السواء .

٦ — حماية المنتجات الزراعية :

إن من أهم ما يعنى به فى بلد زراعى تعمل حكومته على رفع مستوى حالة الزارعين هو حماية المحاصيل الزراعية ومنتجاتها حتى لاتكون عرضة لتدهور أثمانها بين تلاعب الأسواق العالميـة من ناحية والوسطاء من ناحية أخرى ، فيحل الغبن بالفلاح فى ثمن محاصيله ، ويقل إيراده ، وتسوء حالته المعيشية زيادة على مايعم البلاد من خراب بسبب انخفاض أثمان المحاصيل الزراعية ومنتجاتها .

٧ — متنوعات :

هناك عوامل أخرى تساعد على رفع مستوى الإنتاج الزراعي أرى واجبا على أن أنوه بها فى هذا المقام ، تلك هى العناية بصحة الفلاح وعلاجه ووقايته من الأمراض المختلفة التى تضعف من بنيته فلا يقوى على فلاحة أرضه الفلاحة الواجبة فيقل محصولها ويقل إيراده تبعا لذلك .

وكذلك نشر التعليم بين طبقات الفلاحين خصوصا ما كان له ارتباط بالزراعة ليصبح فلاحا مثقفا يعرف ما له وما عليه ، وليتمكن من الاستفادة مما يلقى عليه من نصائح زراعيـة بواسطة رجال الزراعة ويستطيع كذلك الاطلاع على ما ينشر عليه ويستفيد منه فى رفع مستواه ماديا واجتماعيا.

ى — زيادة المساحات المنزرعة :

تكلمنا فيما سلف عن مساحة القطر المصرى وعدد سكانه وما يخص كل فرد من مساحة زراعية ، وظهر لنا جليا أن الفرد يخصه نحو ربع فدان (ستة قراريط) وتلك حالة خطيرة يجب العمل على علاجها بالسرعة الواجبة ، حتى نتمكن من مواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان .

ولكن مسألة زيادة المساحة المنزرعة ليست بالسهولة التى يظنها الكثيرون ، بل يجب قبل التفكير فى استصلاح أراض من شمال الدلتا أو تجفيف بحيرات أوغير ذلك أن يعمل الترتيب اللازم لتوفير مياه الرى لها ، وذلك بعمل السدود على النيل أو خزن جزء من المياه التى تذهب سدى مدة الفيضان إلى البحر أو بوسائل أخرى تتركها المختصين .

أما أن نصلح أرضا جديدة والمياه على ما هى عليه دون زيادة فتلك مسألة لها خطورتها ولها أثرها السيء فى رفع الإنتاج الزراعى .

إذ المعلوم أن مياه النيل على حالتها الحاضرة وبوضعها الحالى تكفى فقط لرى المساحة المنزرعة فعلا من الأراضى المصرية وهى نحو ٥٫٣٢٢٫٠٠٠ فدان تقريبا ، فكل أرض تستصلح فى شمال الدلتا ستحصل على المياه اللازمة لريها على حساب الأرض الزراعية الحالية ، فلا تأخذ كفايتها من مياه الرى ، وعلى ذلك تقل غلتها ولا شك أن ذلك يؤثر على إنتاجها .

وأرى حلا لهذه المشكلة أن تبدأ الحكومة فوراً باستصلاح الأراضي البور المبعثرة بين الأرض الزراعية فتبادر بردم البرك وتصلح الأراضى التى ساءت بسبب ارتفاع مستوى الماء الجوفى فيها ، وهذه كلها مساحات لها قيمتها وتقدر بعشرات الألوف من الأفدنة ، أضف إلى ذلك أنها داخلة فى المقنن المائى ، أى أنها معتبرة فى نظر وزارة الأشغال فى عداد الأراضى الزراعية .

وأرى كذلك أن تتوسع الحكومة فى إصلاح وزراعة أراضى الواحات ، وذلك بدراسة عيونها والعمل بجميع الوسائل لزيادة إنتاجها المائى .

وكذلك أرى أن تبدأ الحكومة بتعميم الآبار الارتوازية فى أراضى الحياض ليمكن رى محاصيلها الشتوية مرة أو مرتين فيزداد إنتاجها ويمكن أيضا زراعة محصول صيفى فيها فيزداد به الإنتاج القومى .

وأرى كذلك العمل على تشجيع الزراعة الجافة فى الأراضى الصحراوية التى تتمتع بقسط مناسب من مياه الأمطار كالأراضى فى الصحراء الغربية والشرقية الغربية من شواطىء البحر الأبيض ، وكأراضى شبه جزيرة سينا التى تقوم وزارة الأشغال فيها بمشروع عظيم سيكون له أثر بارز فى إحياء أراض واسعة بها .

أضف إلى هذا منع استعمال الأراضى الزراعية للمنشئات الصناعية التى زادت فى العهد الأخير والتى عطلت مساحة كبيرة من الأرض الزراعية ، ويمكن إقامة مثل هذه المنشئات فى الأراضى الصحراوية التى لايستفاد منها زراعيا ، على أن توصل لها وسائل النقل المختلفة وما تحتاج إليه هذه المنشئات من مياه .

كل هذه المشروعات يمكن تنفيذها فوراً ، وسيكون لها أثر كبير فى زيادة الإنتاج القومى والثروة الزراعية .

وهذا كله لا يمنع الحكومة من أن تفكر فى خزن كميات أخرى من مياه النيل لتواجه بها حاجة الأراضى الشمالية المزمع استصلاحها .

كلمة ختامية

هذه كلمة عاجلة عن سياسة مصر الزراعية حاضرها ومستقبلها ، وليست بالشىء الجديد ، بل طالما تحدث ببعضها ذوو الرأى فى البلاد ، وإنى أؤكد للجميع أن المشروعات فى مصر كثيرة يعوزها العمل على التنفيذ . ولن يكون هناك تنفيذ بالمعنى المفهوم ما لم يكن هناك استقرار ، ولن يكون استقرار ما دام الحال على هذا المنوال ، والوزارات تتبدل وتتغير كل عام مرة .

ومما يؤيد ما أقول أن وزارة الزراعة منذ أنشئت عام ١٩١٣ قد تولاها إلى الآن ٤٥ وزيرا ، أى أن عهد كل وزير بها فى المتوسط قرابة تسعة أشهر .

نضرع إلى الله أن يوفق القائمين بالأمر فينا إلى ما فيه خير بلادنا فى ظل المليك المعظم فاروق الأول، حفظه الله وأبقاه ؟